﴿أَيَحۡسَبُ أَن لَّن يَقۡدِرَ عَلَيۡهِ أَحَدٞ ۝٥﴾ [البلد: 5]

مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قبلَها:

تهديد الجبّار لصناديد قريش الكفّار

لمّا كانت الآية السّابقة تسليةً لرسول الله ﷺ على ما يلاقيه من إذاية الكفّار، أردفَ بتهديد بعض صناديد قريش، الّذين كان ﷺ يكابِد منهم أكثرَ ممّا يُكابد من غيرهم، كالوليد بن المغيرة وأضرابِه[1].

شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿أَيَحۡسَبُ﴾: (حسب) أصلٌ يدور حولَ جمع ما هو مُنتشرٌ في حيّز يضمُّه حتّى يمتلئ به[2]، وهي عند ابن فارس أصولٌ أربعة؛ أحدُها: الحِسْبانُ: وهو الظَّنّ[3]، وهو المقصود هنا، والظَّنُّ: اجتماع رَأْيٍ عند الإنسان مبنيّ على اعتقادٍ، يغلب على ظنِّه إثباتُه، سواءٌ أكان هذا الاعتقاد صوابًا أم خطأً، ومن الحسبان بمعنى الظّنِّ قولُه تعالى: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ﴾ [العنكبوت: 2]، والحسْبانُ: أن يَحكُمَ لأحدِ النَّقيضَيْن من غيرِ أن يَخْطُرَ الآخَرُ ببالِه، فيَحْسبَه ويَعقِدَ عليه الإصبعَ، ويكون بعَرَضٍ أن يَعْتَريَه فيه شَكٌّ، ويُقارِب فيه الظَّنَّ، لكنَّ الظَّنّ أن يخطُرَ النَّقيضان ببالِه، فيُغَلّبَ أحدَهما على الآخر[4]. والحُسبان: التّقدير أو الحُكم بناءً على اعتقاد أو رأيٍ مبنيٍّ على أساسٍ، سواءٌ كان هذا الأساس صحيحًا أو غيرَ صحيحٍ[5].

المَعْنى الإجْماليُّ:

تهديد المغرورين بقُدرة ربّ العالَمين

يقول جلّ ثناؤه لرجل بعينه من بني جُمَح، كان يُدْعَى أبا

(1) الهرريّ، حدائق الرَّوح والرّيحان: 32/ 12.
(2) محمد جبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (حسب).
(3) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (حسب).
(4) الرّاغب، المُفردات: (حسب).
(5) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 31/ 167، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 02/ 314.

الأشدَّين، وكان شديدًا، أو لغيره من سائر الكفّار المغرورين بقوّتهم: أيحسَب هذا القويّ بجَلَدِه وقوّته أن لن يقهرَه أحدٌ ويغلبَه، فالله غالبُهُ وقاهرُه[1].

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغيُّ:

علّة فصل الآية عمّا قبلَها:

فصل الجُمَل لتمام امتزاجها

فُصل قَوْلُه تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ عن سابقه لوجود كمال الاتّصال بينهما، وهو اتّحاد الجُملتين اتّحادًا تامًّا وامتزاجًا معنويًّا، بحيثُ تنزّل الثّانيةُ من الأولى منزلةَ نفسها[2]، فقد وقعت جُمْلَةُ: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ بدلَ اشتمالٍ من جملة: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِى كَبَدٍ﴾[3].

سِرُّ احتمال مرجع الضّمير المُستَتِر في قوله: ﴿أَيَحْسَبُ﴾:

تعدّد المعاني مع وجازة الكلام

اختلف المفسّرون في مرجع الضّمير من قَوْله تَعالى: ﴿أَيَحْسَبُ﴾ تبعًا لاختلافهم في تعريف ﴿ٱلْإِنسَٰنَ﴾ في الآية السّابقة بين الجنس والعهد، فقال بعضُهم وهو الظّاهر: إنّ الضّمير في ﴿أَيَحْسَبُ﴾ عائدٌ على الإنسان؛ أيّ: هو لشِدّة شكيمته وعِزّته وقوّته يحسب ألّا يقاومَه أحدٌ، ولا يقدر عليه أحدٌ لاستعصامه بعَدَدِه وعُدَدِه. وقال آخرون: الضّمير راجع لبعض صناديد قريش الذين كان رسول الله ﷺ يكابد منهم ما يكابد[4]، وراجعٌ كذلك لمَنْ على شاكلتهم في الكفر من سائر النّاس.

من الحماقة أن يحسب الإنسان ألن يقدر عليه أحدٌ

وقال غيرهم: إنّ الضّمير راجع لإنسان معيّن كما سبقت الإشارة. ولا مانع من إرادة كلّ هاتيك الاحتمالات، أيّ: أيحسب هذا الإنسان

(1) ابن جرير الطبري، جامع البيان: 24/ 412.
(2) القزوينيّ، الإيضاح: 3/ 108.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 352.
(4) الزّمخشريّ، الكشّاف: 4/ 755، وأبو حيّان، البحر المحيط: 10/ 481.

المعيَّن الكافر العاتي، وكذلك كلّ إنسان كافر الذي هو غالب جنسه، بل وسائر جنس الإنسان، أن لن يقدر عليه أحد.

بلاغة الاستفهام في قوله: ﴿أَيَحْسَبُ﴾:

جاء قَوْله تَعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ على أسلوب الاستفهام الإنكاريّ، والغرضُ منه مع الإنكار هو التّعجيب من حسبانه الفاسد، وتهديدُه بقدرة اللّه عليه، والمعنى: أيظُنّ هذا الصّنديد القويّ في قومه المتضعِّف للمؤمنين: أن لن يقدر أحدٌ على الانتقام منه في الدّنيا، وأن لن تقوم قيامةٌ، ولن يقدر أحد على الانتقام منه وعلى مكافأته بما هو عليه؟[1].

تهديد الإنسان الكافر والتّعجيبُ من فاسد الحُسبان

نُكْتَة استعمالِ الحُسبان دونَ الظّنّ:

ورد في قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ التّعبيرُ بلفظ الحُسبان دون الظّنّ للفرق الدّلاليّ بينهما، فالحُسبان معناه التّقدير، أو الحُكم بناءً على اعتقاد أو رأي مبنيّ على أساس، سواءٌ كان هذا الأساس صحيحًا أو غيرَ صحيح. أمّا الظّنّ فهو تخمين ليس له أساس قويّ أو دليل واضح. فلمّا آثرَ النّظمُ الكريم لفظَ ﴿أَيَحْسَبُ﴾ دلّ ذلك على أنّ هذا الإنسانَ الشّديد كان لشِدّته يحسب معتمدًا على أساس قوّته أن لا يقدرَ عليه أحد، فجاءت الآية تعجيبًا من حسبانه الفاسد، وتهديدًا له بقدرة اللّه عليه[2].

تصحيح الاعتقاد الباطل بعدم قدرة أحد على الإنسان

دلالة التّعبير بصيغة المضارع (يحسب):

أوثِر في قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ التّعبيرُ بصيغة المضارع في الفعل (يحسب) دون غيره من الأزمنة لما يفيده المضارعُ من الثّبوت مع التّجدّد والاستمرار، ولما يُفيدُه المضارعُ أيضًا في الدّلالة على الحال والاستقبال، وفي ذلك دلالةٌ على استمرار

الدّلالة على استمرار الكافر على حسبانه الفاسد، وتَجَدُّدِه في الحال والاستقبال

(1) الآلوسي، روح المعاني: 15/ 352.

(2) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 31/ 167، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 02/ 314.

هذا الإنسان في حسبانه الفاسد، وتَجَدُّدِ هذا الحُسبان مع فساده في الحال والاستقبال.

بلاغة التّعبير بـ﴿أَن﴾ المخفّفة:

الـدّلالـة على أنّ هذه الصّفة من لوازم شأن الكافر

ورد في قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ لفظُ ﴿أَن﴾، وهي المخفّفة من الثّقيلة، سادَّةٌ مع معمولَيْها مَسَدَّ مفعولي الحُسبان؛ وهي لا تُفيد التّوكيدَ، ولذا قال العلماء: إذا وقعت (أنّ) المُشدّدة بعد أفعال الرُّجحان أفادت العِلم، نحو: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: 249]، وإذا وقعت الخفيفة لم تُفِد ذلك تقول: (أظنّ أن يأتيَ محمّد). والمُخفّفة من هذه تأخذ حُكمَ المُشدّدة في كونها حرفًا مصدريًّا أيضًا، لكنّه يدخل على ما لا تدخل عليه المُشدّدة، كالأفعال الجامدة والإنشائيّة وغيرها، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾﴾ [النّجم: 39][1]، ومن لوازم (أن المخفّفة) أن يكون اسمُها ضميرَ الشّأن، وفي اختياره في الآية بدلًا من (أنَّ) المُشدَّدةِ الدّلالةُ على أنّ هذه الصّفةَ من لوازم شأن الكافر.

دلالة استعمال أداة النّفي ﴿لَّن﴾:

الـدّلالـة على استمرار النّفي في المستقبل

عُبّر في قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ بحرف ﴿لَّن﴾ في سياق حكاية حسبان الكافر عدمَ قدرةِ أحدٍ عليه، والنّكتة في ذلك: أنّ حرف (لن) موضوع لنفي المستقبل، والنّفي به أقوى من النّفي بـ (لا)[2]، وقال الزّمخشريُّ المُعتزليُّ بإفادتها التّأبيدَ حقيقةً أو مجازًا، وتوسَّل بذلك لنُصرة مذهبِه الباطل في نفي رؤية اللّه ﷻ مُطلقًا؛ فصارت تُسمَّى (لن) الزّمخشريّة، وقد ردّ عليه ابنُ هشام في المغني بقوله: "ولا تفيد (لن) توكيدَ النّفي خلافًا للزّمخشريّ...، ولا تأبيدَه خلافًا له في أُنموذَجه، وكلاهما دعوى بلا دليل، ولو كانت

(1) ابن عطيّة، المُحرَّر الوجيز: 5/ 484، ودرويش، إعراب القرآن: 03/ 154.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 01/ 342.

للتّأبيد لم يُقيَّد منفيّها باليوم في قوله: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴿٢٦﴾﴾ [مريم: 26]، ولكان ذِكر الأبد في قوله: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: 95] تكرارًا، والأصل عدمُه"[1].

دلالة التّعبير بصيغة المضارع ﴿يَقْدِرَ﴾:

حسبان الكافرِ عدمَ قدرةِ أحدٍ عليه في الحال ولا في المستقبل

أوثِر في قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ التّعبيرُ بصيغة المضارع في الفعل ﴿يَقْدِرَ﴾، دون غيره من الأزمنة، لما يفيده المضارع من الدّلالة على الحال والاستقبال، ولما يُفيده المضارع كذلك من الدّلالة على التّجدُّد والاستمرار، والمعنى: أيحسب هذا الإنسان الكافر أن لن يقدر على الانتقام منه أحدٌ في الدّنيا، ويحسب كذلك أن لن تقوم قيامة، ولن يقدر على الانتقام منه وعلى مكافأته بما هو عليه بعد البعث أحد؟[2].

معنى نفي القدرة في الآية:

غـرور الإنسـان بـقـوّتـه وجـرأتـه على ربّه

تضمّن قولُه تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ حسبانَ الإنسان عدمَ قدرةِ أحد عليه، ويحتمل هذا الحسبان وجوهًا من المعنى، فقال بعضهم: إنّه لشدّة شكيمتِه وعزّته وقوّته يحسب أن لا يقاومَه أحد، وقال غيرهم: المُراد لن يقدر على تغيير أحواله ظنًّا منه أنّه قويٌّ على الأمور لا يُدافَع عن مرادٍ، وقال آخرون: حَسِب أن لن تقوم قيامة، ولن يقدر على الانتقام منه وعلى مكافأته بما هو عليه، وأن لن يقدر على بَعْثِه ومُجازاتِه، فكأنّه خطاب مع من أنكر البعث[3].

بلاغة استعمال حرفِ الاستعلاء:

حسبانُ الإنسانِ عـدمَ استعـلاء قدرةٍ على قدرته

ورد في قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ حرفُ

(1) ابن هشام، مغني اللّبيب، ص: 374.
(2) الزّمخشريّ، الكشّاف: 4/ 755، وأبو حيّان، البحر المحيط: 10/ 481.
(3) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 31/ 167، وأبو حيّان، البحر المحيط: 10/ 481.

(على)، وهو دالٌّ على الاستعلاء والغلبة، بمعنى أنّ الإنسان المعهود، أو سائرَ الإنسانِ الكافر، أو جنسَ الإنسان، يحسب عدمَ استعلاءِ قُدرةٍ على قدرته، وأنّه لن يغلبَه أحد.

بلاغة استعمال مفردة ﴿أَحَدٌ﴾:

استغراق الجنس في النّفي، والدّلالة على تأكيد العموم فيه

أوثِر في قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ استعمالُ مفردة ﴿أَحَدٌ﴾، لنُكْتَة دلالتِه على الانفراد، وأنّه إذا استُعمل في النّفي؛ أفاد استغراقَ الجنسِ، متناولًا القليلَ والكثيرَ على طريق الاجتماع والافتراق، كقولهم: ما في الدّار أحد، أي: لا واحد ولا اثنان فصاعدًا، لا مجتمعين ولا مفترقين[1]، ثمّ إنّ لفظ (أحد) من أعمِّ ألفاظ اللّغة العربيّة، والتي هي نصٌّ في الدّلالة على العموم، بحيثُ لا يكاد يتَطَرَّق إلى عمومها تخصيص أبدًا، بل هي في هذا المعنى اللّفظُ الثّاني في ترتيب هذه الألفاظ بعد لفظ (شيء). ومنه قولُ الله ﷻ: ﴿وَلَآ أُشْرِكُ بِرَبِّيٓ أَحَدًا ۝٣٨﴾ [الكهف: 38]؛ فإنّ فيه نفيًا مستغرقًا.

الغرض من تنكير ﴿أَحَدٌ﴾:

نفي القدرة نفيًا عامًّا ولو كانت من عظيمٍ أو كثيرٍ

جاء لفظُ ﴿أَحَدٌ﴾ من قول الله سبحانه: ﴿لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾؛ لإفادة العموم، وذلك لوقوع النّكرة في سياق النّفي، وهذا من الصّيغ المفيدة للعموم والاستغراق، والمعنى: أيحسب أن لن يقدر عليه أيُّ أحدٍ، ولو كان عظيمًا أو قويًّا بنفسه أو بغيره، أو: ولو كان كثيرًا، حتّى ولو كان ربُّه ﷻ القادرُ على الانتقام منه.

نُكْتَةٌ في إيثار التّعبير بـ ﴿أَحَدٌ﴾ دون (واحد):

دقّةُ البيان القرآنيّ في انتقاء الألفاظ المناسبة لسياقاتها

آثَر النّظمُ القرآنيّ التّعبيرَ بـ ﴿أَحَدٌ﴾ دون (واحد) من قول الله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾؛ لنُكْتَة كونِ الأحدِ أبلغَ في

(1) الرّاغب، المُفردات: (أحد).

النّفي من الواحد، فكان لفظُ الأحد أنسبَ في سياق حسبان الكافر نفيَ قدرةِ أحدٍ عليه.

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

الحُسبان والظّنّ:

الظّنّ أعمُّ دلالةً من الحُسبان

يدلّ الظّنّ على معنيين متناقضين: يقين وشكّ[1]، والظّنّ غلبةُ المعنى الرّاجحِ منهما غالبًا، وهو اسمٌ لما يحصل عن أمارة، ومتى قويت أدّت إلى العِلم، ومتى ضعُفت جِدًّا لم يتجاوز حَدّ التّوهّم. والظّنّ في كثير من الأمور مذموم[2].

في حين أنّ الحُسبان معناه التّقدير أو الحُكم بناءً على اعتقاد أو رأيٍ مبنيٍّ على أساس، سواءٌ كان هذا الأساسُ صحيحًا أو غيرَ صحيح[3]. والحسْبانُ كذلك: أن يَحكُمَ لأحدِ النَّقيضَيْن مِن غيرِ أن يَخْطُرَ الآخَرُ ببالِه، لكنَّ الظَّنّ أن يخطُرَ النَّقيضان ببالِه، فيُغَلّبَ أحدَهما على الآخر[4]. فالظّنّ أعمّ دلالةً من الحُسبان.

الأحدُ والواحد:

الله سبحانه واحدٌ أحدٌ ليس كمثله شيءٌ

حاصل الفرق بين الأحد والواحد يَرجِع إلى أوجه[5]:

أحدها: أنّ الأحد أخصُّ من الواحد، فإنّ الواحد يدخل في الأحد، من غير عكس.

وثانيها: أنّ الأحد أقوى في النّفي، وذلك لأنّك إذا قلت: فلان لا يقاومه واحد؛ جاز أن يُقال: ولكن يقاومه اثنان، بخلاف الأحد، فإنّك إذا قلت: فلانٌ لا يقاومه أحدٌ، لم يجز أن تقول: لكن يقاومُه اثنان.

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (ظنّ).
(2) الرّاغب، المفردات: (ظنّ).
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 02/ 314.
(4) الرّاغب، المُفردات: (حسب).
(5) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 32/ 359 - 360، وابن الأثير، النّهاية في غريب الحديث والأثر: (وحد).

وثالثها: أنّ الواحد هو المنفردُ بالذّات في عدم المثل والنّظير، والأحد هو المنفرد بالمعنى.

ورابعها: أنّ الأحد ليست له أجزاءٌ ولا أبعاضٌ، ولا يُثنَّى، بخلاف الواحد.

وخامسها: الأحد يُذَكَّرُ دائمًا ولا يؤنث أبدًا، والواحد يُذَكَّرُ ويُؤَنَّث، فيُقال: واحد وواحدة.

وفرّق بينهما ثعلب بأنّ الواحد يدخل في العدد، بخلاف الأحد فإنّه لا يدخل فيه، إلّا أنّ أبا حيّان اعترض عليه بأنّه يصح أن يُقال: أحد وعشرون ونحوه، فدَخله العدد[1]، ومرادُ ثعلب – والله أعلم – أنّ الأحد لا يدخل في العدد منفردًا، وأمّا أحد عشر، أو أحد وعشرون؛ فالأحد ليس عددًا، بل هو جُزء من العدد المركّب أو المعطوف، وليس عددًا منفردًا.

وذكر بعضُ أهلِ العِلم فرقًا آخر، وهو أن الواحد يُستعمل في الإثبات، والأحد في النّفي[2]، وهذا الفرق فيه نظرٌ، ويَردُّه قولُ اللهِ سبحانه: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّـهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: 1].

(1) أبو حيّان، البحر: 10/ 571، والقِنّوجي، فتح البيان: 15/ 447.

(2) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 32/ 360.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد السابع والستون،
سورة الأعْلى من الآية 06 إلى سورة العَلَق
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد السابع والستون، سورة الأعْلى من الآية 06 إلى سورة العَلَق
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 67 ، 810 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-646-69-3
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 67 : المجلد السابع والستون، سورة الأعْلى من الآية 06 إلى سورة العَلَق.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-646-69-3
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-4934554 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"